

مخاطر 2012

جوزيف تي. ستيجليتز



سوف يذكر التاريخ عام 2011 باعتباره الوقت الذي بدأ فيه العديد من المتفائلين الأميركيين يتخلون عن الأمل. ذات يوم قال الرئيس الأميركي جون ف. كينيدي إن المد العالي يرفع كل القوارب. ولكن الآن ومع

انحسار المد. بدأ الأميركيون يرون كيف أن القوارب ذات الصواري الأطول ارتفعت إلى مستويات أعلى كثيرا. كما شاهدوا كيف خضعت القوارب الأصغر إلى أشلاء في أعقابها.

في تلك اللحظة الوجيزة عندما بدأ المد المرتفع مرتفعا حقا. كان الملايين من الناس يتصورون أنهم ربما يحصلون على فرصة عادلة لتحقيق "الحلم الأميركي". والآن بدأت هذه الأحلام أيضا في الانحسار. فبحلول عام 2011 كانت مدخرات هؤلاء الذين خسروا وظائفهم في عام 2008 أو عام 2009 قد أنفقت بالكامل. ونفدت شبكات البطالة. أما العناوين الرئيسية التي أعلنت عن وظائف جديدة - والتي لا تزال غير كافية لمواكبة أعداد هؤلاء الذين كانوا ليدخلون إلى قوة العمل عادة - فمن الواضح أنها كانت لا تعني الكثير بالنسبة لهؤلاء الذين تجاوزوا من العمر خمسين عاما والذين لم يعد لهم إلا أقل القليل من الأمل في الالتحاق بقوة العمل مرة أخرى.

الواقع أن الناس في منتصف العمر والذين تصوروا أن بطالتهم لن تدوم أكثر من بضعة أشهر. أدركوا الآن أنهم أرغموا في واقع الأمر على التساعد المبكر. ولم يعد يوسع الشباب الذين تخرجوا في الجامعات بكاهل مثقل بديون التعليم التي تبلغ عشرات الآلاف من الدولارات العثور على أي عمل على الإطلاق. وخول الأشخاص الذين انتقلوا للعيش مع أصدقاء أو أقارب إلى مشردين بلا مأوى. ولا تزال المساكن التي اشتريت أثناء الطفرة العقارية مطروحة في السوق أو بيعت بالخسارة. وفقدت أكثر من سبع ملايين أسرة أميركية مساكنها.

وفي أوروبا أيضا. انكشف بالكامل الجانب المظلم من الطفرة المالية التي دامت طيلة العقود السابقة. وكان التردد بشأن تكريس اليونان وحكومات وطنية رئيسية للتقشف باهظ الثمن. وانتقلت العدوى إلى إيطاليا. وفي أسبانيا ارتفعت معدلات البطالة. التي اقتربت من 20% منذ بداية الركود. إلى مستويات أعلى. والآن بدأ ما لا يمكن تصوره - نهاية اليورو - في التحول إلى احتمال حقيقي.

ومن المنتظر أن يكون هذا العام أشد سوءا. ومن المحتمل بطبيعة الحال أن تنجح الولايات المتحدة في حل مشاكلها السياسية وأن تتبني أخيرا تدابير التحفيز التي تحتاج إليها لخفض معدل البطالة إلى 6% أو 7% (من الواضح أن العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة التي تراوحت بين 4% إلى 5% حولت إلى أمل بعيد المنال). ولكن هذا غير وارد بقدر احتمالات إدراك أوروبا حقيقة مفادها أن التقشف وحده لن يحل مشاكلها. بل إن التقشف لن يسفر إلا إن تفاقم التباطؤ الاقتصادي. وفي غياب النمو فإن أزمة الديون - وأزمة اليورو - لن تزاد إلا سوءا. وسوف تستمر الأزمة الطويلة التي بدأت بانتهاء فقاعة الإسكان في

عام 2007 وما أعقب ذلك من ركود.

فضلا عن ذلك. قد لا تتمكن بلدان الأسواق الناشئة الرئيسية. التي لجحت في الإبحار إلى بر السلامة عبر العواصف في عام 2008 ثم في عام 2009. من التغلب بنفس النجاح على المشاكل التي تلوح في الأفق. فقد توقف النمو في البرازيل بالفعل. الأمر الذي أدى إلى تغذية المخاوف بين جيرانها في أميركا اللاتينية.

وفي الوقت نفسه. لم تختف المشاكل الطويلة الأجل - بما في ذلك قضية تغير المناخ وغيرها من التهديدات البيئية. واتساع فجوة التفاوت في أغلب بلدان العالم. بل إن حدة بعض هذه المشاكل تفاقمت. على سبيل المثال. كان ارتفاع معدل البطالة سببا في انخفاض الأجور وزيادة الفقر.

والنبا السار هنا هو أن معالجة هذه المشاكل الطويلة الأجل سوف تساعد بالفعل في حل المشاكل القصيرة الأجل. فزيادة الاستثمارات لتكثيف الاقتصاد مع ظروف الانحياض الحراري العالمي من شأنها أن تساعد في خفض النشاط الاقتصادي والنمو. وتوفير فرص العمل. وقد يساعد فرض الضرائب بشكل أكثر تصاعدا. وهو ما يعني فعليا إعادة توزيع الدخل من القمة إلى المنتصف والقاع. في الحد في نفس الوقت من التفاوت وزيادة فرص العمل من خلال تعزيز الطلب الكلي. ذلك أن فرض ضرائب أعلى على القمة من شأنها أن يولد العائدات اللازمة لتمويل الاستثمارات العامة المطلوبة. وتوفير بعض الحماية الاجتماعية لأولئك القابعين في القاع.

بما في ذلك العاطلين عن العمل. وحتى في غياب العجز المالي المتزايد. فإن مثل زيادات "الميزانية التوازنة" هذه في الضرائب والإنفاق من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وزيادة الناتج. ولكن الأمر المقلق رغم ذلك هو أن التوجهات السياسية والإيديولوجية على ضفتي الأطلسي. ولكن بشكل خاص في الولايات المتحدة. لن تسمح بحدوث أي من هذا. فالتركيز المفرط على العجز كقيل بالحض على خفض الإنفاق العام والتسبب في تفاقم التفاوت. وعلى نحو مائل. سوف يعمل الجذب الدائم لاقتصادات جانب العرض. على الرغم من كل الأدلة ضده (وخاصة في فترة تتسم بارتفاع معدل البطالة). على منع زيادة الضرائب على القمة.

وحتى قبل الأزمة. شهدنا نوعاً من إعادة التوازن للقوى الاقتصادية - في الواقع. تصحيح الوضع التاريخي الشاذ الذي دام طيلة مائتي عام. حيث هيبت حصة آسيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما يقرب من 50% إلى أقل من 10% عند نقطة ما. والواقع أن ما يلحظه المرء من الالتزام العملي بالنمو في آسيا وغيرها من الأسواق الناشئة اليوم يتناقض مع سياسات الغرب المصللة. التي تكاد تبدو وكأنها تعكس الالتزام بعدم النمو - مدفوعة إلى ذلك بتركيبة من الإيديولوجية والمصالح الخاصة.

ونتيجة لهذا فإن عملية إعادة التوازن للاقتصاد العالمي من المرجح أن تتسارع بشكل يكاد يكون من المحتم أن يؤدي على تصاعد التوترات السياسية. وفي ظل كل هذه المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي. فسوف يكون من حسن طالعنا ألا تبدأ هذه التوترات في التعبير عن نفسها في غضون الأشهر الاثني عشر المقبلة.

جوزيف تي. ستيجليتز أستاذ بجامعة كولومبيا. وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ومؤلف كتاب "السقوط الحر: الأسواق الحرة وإغراق الاقتصاد العالمي".
خدمة خاصة من بروجيكت صديكيت للأعمار والاقتصاد

جان بيساني فيري



بروكسل - للعام الثالث على التوالي. تظل منطقة اليورو الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي. ففي عام 2010. كان الاهتمام منصبا على الاستجابات للأزمة التي ضربت البلدان الواقعة على أطراف منطقة اليورو - اليونان. والبرتغال. وأيرلندا. وفي عام 2011 انتقلت الأزمة إلى قلب منطقة اليورو. فبدأت بلدان مثل إيطاليا وأسبانيا في استشعار حرارة الأزمة. وتصاعدت المخاوف

بشأن الجدوى من منطقة اليورو ذاتها. والسؤال الآن هو ما إذا كانت هذه التوترات قد تنحسر في عام 2012 أم أنها قد تصل إلى ذروة جديدة.

فمرة أخرى أصبحت الأزمة اليونانية محور الاهتمام وجسيدا لأوجه القصور التي تعيب أوروبا. ومرة أخرى بات من اللازم اتخاذ قرارات صعبة بشأن إعادة هيكلة الديون وتقديم المزيد من المساعدات لأثينا. ومرة أخرى يضطر الأوروبيون إلى قبول حقيقة مفادها أن الموقف أكثر خطورة مما تصوروا.

ولكن لا ينبغي لعجز التكلفة التي ألتمت باليونان أن يحجب حقيقة أخرى مفادها أنها دولة ذات اقتصاد صغير. وأنها تشكل حالة خاصة متطرفة من أكثر من ناحية. فلم تتجاهل أي دولة أخرى قواعد الميزانية الخاصة بالاتحاد الأوروبي كما فعلت اليونان. ولم تتراكم على أي دولة أخرى أعباء ديون عامة بهذه الضخامة. ولم يجمع أي دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي بنفس القدر بين اختلال عمل الدولة وعجز الاقتصاد الخاص عن المنافسة.

الواقع أن المعركة الحقيقية تدور رحاها على أرض إيطاليا وأسبانيا. فقد تدهورت شروط الاقتراض في كل من البلدين أثناء النصف الثاني من عام 2011. وكل من البلدين كبير للغاية - حيث يمثلان 17% و 11% من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو على التوالي - حتى أن تمويلها عبر المساعدات المتعددة الأطراف من شأنه أن يجهد. إن لم يستنزف. موارد منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي. وكل منهما بشكل مؤخر حكومة جديدة ذات توجهات إصلاحية. وكل من البلدين يناضل من أجل إعادة بناء قدرته التنافسية. وتعزيز النمو. واستعادة السلامة المالية. وتطهير الموازنات العامة للبنوك. وإذا نجح في هذا فسوف ينجو اليورو. وإذا فشل فلن ينجو. على الأقل ليس في هيئته الحالية.

ولهذا السبب كانت المناقشات خلال الأشهر القليلة الماضية تدور إلى حد كبير. ولو بشكل ضمني. حول كيفية دعم التكيف والإصلاح في إيطاليا وأسبانيا. وكان المقصود من المقترحات الخاصة بالسماح للبنك المركزي الأوروبي بالتدخل بشكل أكثر حسما في أسواق السندات. أو زيادة حجم "جدار الحماية" من خلال الاستفادة من مرفق الاستقرار المالي الأوروبي. وضع حد أعلى لأسعار الفائدة التي تدفعها إيطاليا وأسبانيا على ديونها.

وعلى نحو مائل. كان المقصود من المقترحات الرامية إلى خلق روابط مشتركة إخماد توقعات العجز من خلال التأكيد على قدرة هذه البلدان في نهاية المطاف على الاقتراض بضمائم شركائهما في منطقة اليورو. وكانت كل هذه المناقشات تصاغ في عبارات عامة. ولكن الجميع كانوا يدركون عن أي البلدان تدور المناقشات. ولكن يبدو أن أيا من هذه المقترحات لن ينفذ في أي وقت قريب. فقد اشترى البنك المركزي الأوروبي بعض السندات الإيطالية والأسبانية. وقد يستمر المزيد. ولكنه أوضح أنه ليس مستعداً للالتزام بسقف أسعار الفائدة الطويلة الأجل. وسوف يزداد حجم مرفق الاستقرار المالي الأوروبي من خلال التعجيل بإنشاء آلية استقرار أوروبية دائمة. والسماح لهذه الآلية بالتداخل مع مرفق الاستقرار المالي الأوروبي. ولكن قدرة مرفق الاستقرار المالي الأوروبي سوف تظل عند مستوى 500 مليار يورو تقريبا - وهذا

منطقة اليورو واستراتيجية الألم

أقل كثيرا من مبلغ التريليون يورو المتصور من قبل هؤلاء الذين ينادون بالاستعانة بقوة نيران مالية ضخمة (أو ما أطلق عليه "حل البازوكا").

وعلى نحو مائل. أصبحت سندات اليورو خارج الأجنحة رسميا. في الوقت الراهن على الأقل. وبدلاً من ذلك تسعى أوروبا إلى وضع ميثاق مالي جديد لضمان حمل كل بلدان منطقة اليورو على تبني وتطبيق قواعد صارمة في التعامل مع الميزانية.

وتعكس هذه الخيارات جزئياً مخاوف واقعية: ذلك أن كل خطط الهندسة المالية التي اقترحت لحماية إيطاليا وأسبانيا من شروط الاقتراض المتفاقمة تفرض صعوبات قانونية أو سياسية أو إدارية. ولكن القضية تنطوي على مبدأ آخر أيضاً: فمن المتصور (وخاصة في ألمانيا) أن الحماية من ضغوط السوق لن تؤدي إلا إلى عرقلة التكيف والإصلاح.

إن التصور السائد في شمال أوروبا الآن هو أن الضغوط الجادة وحدها القادرة على توفير الحوافز اللازمة للتغلب على العقبات السياسية والاجتماعية الداخلية التي تحول دون خفض الإنفاق العام وإصلاح أسواق العمالة. وبالنسبة لجنوب أوروبا فلا مكاسب بلا ألام: فقد يكون الركود العميق والزيادة الحادة في مستويات البطالة ثمن التحسن الدائم في الإنتاجية والقدرة التنافسية. والواقع إن هذا المنطق له ما يبرره. فبمجرد شروع البنك المركزي الأوروبي في شراء السندات الإيطالية في أغسطس/آب الماضي. تراجع حكومة رئيس الوزراء سيلفيو برلوسكوني عن تعهداتها بإصلاح النظام الضريبي. ورغم أن الحكومة الإيطالية عكست موقفها في وقت لاحق. فإن هذا الحدث اعتبر على نطاق واسع دليلاً على تأثير المخاطر الأخلاقية المترتب على الحصول على الدعم من البنك المركزي الأوروبي. وبمجرد تحول سوق السندات نحو برلوسكوني مرة أخرى رحل ليأتي في محله ماريو مونتني ذو العقلية الإصلاحية.

بيد أن هذه الاستراتيجية تشكل مقامرة عالية المخاطر. فقد تكون الحكومات في احتياج إلى الحوافز لكي تتحرك. ولكنها تحتاج أيضاً إلى القدرة على البرهنة لمواطنيها على أن الإصلاح مثمر. وبعد بضعة أرباع من التكيف المالي والإصلاحات المؤلمة. إذا ظل الناتج منخفضاً والبطالة مرتفعة. والتوقعات أكثر قتامة. فإن الحكومات قد تخسر الدعم الشعبي وقد تتوقف جهود الإصلاح. كما رأينا في اليونان. بل إن الفرق ذات التوجهات الإصلاحية قد تخسر السلطة لصالح الشعبويين.

فضلا عن ذلك فإن تدهور الاقتصاد الكلي والبيئة المالية من شأنه أن يزيد من احتمالات انهيار البنوك. وما يصاحب ذلك من عواقب مباشرة تحملها الموارد المالية العامة وتؤثر على الثقة الاقتصادية.

وتتفاقم هذه المخاطر بفعل الحاجة إلى الإصلاح في العديد من البلدان في آن واحد. والواقع أن التوجه الحالي ينطوي على "مغالطة": فالبلدان التي تحتاج إلى التكيف الجاد وخسرين القدرة التنافسية تشمل كل بلدان جنوب أوروبا وفرنسا. التي تمثل مجتمعة أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو. صحيح أن المنافسة على الاستثمارات تشكل حافزاً داعياً إلى التحرك. ولكن النجاح قد يصبح أملاً بعيد المنال بفعل ترابط الاقتصاد الكلي والتمويل إذا واجهت بلدان الإصلاح بيئة إقليمية غير مواتية من ركود أو انهيار الطلب.

قد تصور أن الحكومات لا تعمل إلا تحت الضغوط. وأن المجتمعات لا تقبل الإصلاحات إلا إذا أيقنت بعدم وجود أي بديل آخر. ولكن لا يجوز لنا أن تصور إمكانية تقدم جهود التكيف والإصلاح إلى الأمام في حين تصارع كل بلدان جنوب أوروبا الركود. والواقع أن أحكام القيود على جنوب أوروبا قد يشكل استراتيجية أكثر مصداقية إذا كانت مصحوبة ببرنامج نمو شامل لمنطقة اليورو بالكامل. وفي هذه المرحلة لا يلوح مثل هذا البرنامج في الأفق القريب. جان بيساني فيري مدير مركز بوجل لأبحاث الاقتصاد الدولي. وأستاذ الاقتصاد في جامعة باريس- دوفين. وعضو مجلس رئيس الوزراء الفرنسي للتحليل الاقتصادي. خدمة خاصة من بروجيكت صديكيت للأعمار والاقتصاد.

الأمم المتحدة تطلق تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012":

الاضطرابات تخفض نمو دول غرب آسيا المستوردة للنفط إلى 0.3%

ورأى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح لبعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي. ومن ثم الاستثمار والتشغيل. على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل. وقد أثبتت التجربة والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤدي إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها. وفي ما يخص منطقة غرب آسيا. فقد أشار الدردي سيناريو النمو المتعثر. والذي قد يبلغ 2,6 في المئة في الناتج العالمي لعام 2012. يهدد بأربع مخاطر أساسية. وهي أولاً عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا. وثانياً تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية؛ وثالثاً عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية. وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية. ورابعاً عدم توصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد 1 آذار 2012. وأضاف الدردي أن "حقوق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلباً على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى 0,5 ما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغ 65 مليون فرصة عمل. وفقاً لما ورد في التقرير".

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) تقرير "حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012". بداية. اعتبر مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي أن "التقرير السنوي يعتبر من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. والتي من بينها الإسكوا. ويوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وآفاقه على الأجل القصير. إضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية". وأشار القوصي إلى أن "التقرير يحدّد من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي. بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة. وأزمة الديون في منطقة اليورو. والتقشف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خفضت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر. وهي تتوقع الآن. في أحسن الأحوال. أن يسير الاقتصاد العالمي "متعثراً" مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى 2,6 في المئة لعام 2012 و3,2 في المئة لعام 2013. بعد أن كان 4,0 في المئة عام 2010".

وخلال عرض التقرير. قال مدير إدارة التنمية

وكالة الطاقة: زيادة الطلب على

النفط ستراجع إلى 1.1 مليون

برميل يوميا



خففت "وكالة الطاقة الدولية" تقديراتها لزيادة الطلب العالمي على النفط خلال العام الحالي بواقع 220 ألف برميل يوميا إلى 1.1 مليون برميل يوميا بسبب الأزمة الاقتصادية التي تؤثر في أوروبا خصوصا. إلى جانب اعتدال الأحوال الجوية هذا نصف الكرة الأرضية الشمالي هذا الشتاء. وجاء في تقريرها الشهري أن "مديونية منطقة اليورو لم تتلاش. كما يشهد بذلك خفض التصنيفات الائتمانية لعدد من الاقتصادات الرئيسية". ووفق التقرير فإن "المراجعات المنتظرة لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي من صندوق النقد الدولي ومؤسسات أخرى قد تشير إلى نمو أضعف حتى لو لم يكن صفراً". ورأت الوكالة أن أسعار النفط لا تزال عند مستويات مرتفعة فوق مئة دولار للبرميل بسبب مخاوف في شأن الإنتاج في نيجيريا والعراق وإيران. ولفنت إلى أن